

۵۰۸۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: شرح اصول فقهی (الدرر المختار فی فقه)

مؤلف: شیخ محمد باقر سید سید

موضوع: فقه

تاریخ: ۱۲۷۵

شماره ثبت کتاب: ۵۴۷۱۱

۵۰۸۶



بازرسی شد  
۳۶ - ۳۷

۲۹۷

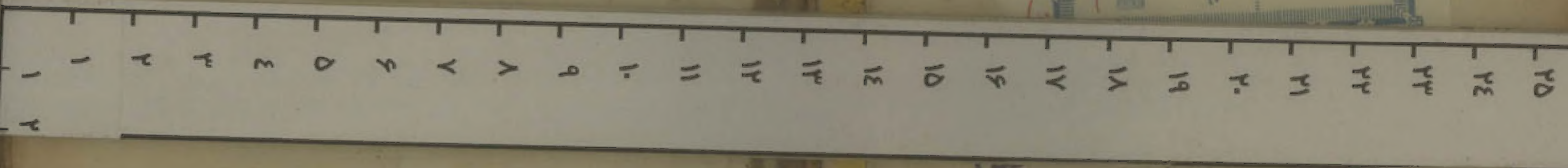


شرح شیخ محمد باقر سید سید  
بر جدول گاهی

۷ قرآن

۱۳۸۲

فصل - فهرست شده  
۴۷۵۱





شرح شیخ طوسی  
مجله گاهی

۲۹۷



بازرسی شده  
۳۶ - ۳۷

۷ قرآن

۵۳

۵۰۸۶

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: شرح اصول فقهی (الموسم المجلد علی طبع)	
مؤلف: شیخ محمد باقر مجلسی	
موضوع: فقه	
شماره ثبت کتاب	۴۴۸۱۱
تاریخ ثبت	۵۰۱۰

بازدید شده  
۱۳۸۲

شماره ثبت شده  
۴۷۵۱

۵۰۸۶  
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: شرح اصول فقهی (الموسم المظفر علی طائف)	
مؤلف: شیخ محمد باقر مجلسی	
موضوع: فقه	
شماره ثبت کتاب:	۴۴۸۱۱
تاریخ ثبت:	۵۰۱۰

بازدید شد  
۱۳۸۲

فصل: فهرست شده  
۴۷۵۱

شرح شیخ طوسی  
بر اصول فقهی

۲۹۷



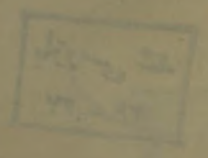
بازرسی شد  
۳۶ - ۳۷

۷ قرآن





را يبرق هذا الحق والله اعلم **قوله** القام على الاشياء او الموجود الثابت اليه على كل  
وجوه ما يليق بما يقع في قيام ذلك الشيء به وهو قائم بذاته وفي غيره من اقسام  
العدم الذي لا يزول ولا يغير من قيامه وجوه المناسبات لهذا المقام الاول وذلك في مقام قوله  
القام على كل نفس **قوله** والعدم الذي يقابلها اقسام الشيء بالكثر نظامه وعماه وسلكه وان  
الاشياء انتقلت واستقامت بغيره وقد تفرق محتاج اليه في وجوهها وبها **قوله** والوجود  
اي لا يتقدم من الاور وهو يحتاج الى اصل من على التيقن في عوالاتها واستعمل في مطلق العقل من  
عجاز السبب والمسببة **قوله** تفرق بالملكوت للملكوت العز والسلطان والوالت لا يدان  
كجوت وجوت من الوية والوجه يقول العرب هو من خبر من تهون اي ان تهو من خبر من  
وكان انما دة الله لا على التفرق للكل والسلطان **قوله** وقد تفرق في وجوهها  
كالملكوت من الوجوه على التفرق والسلطان والملكوت والملكوت والملكوت والملكوت  
ويحكمه نظم على خلق الحكيم الذي افاض الحكمة مشتقة لا تقاوتها والاسم  
وتقتضي حكمته في انما لا يخرج من الاشياء والرسول والائمة الحكماء بعد انهم القبول  
لذلك يكون على المنهج والملكوت من خبر من تهون اي ان تهو من خبر من تهون  
الصالح اخبر كذا اي شتمه وقال الشاه ابو جعفر في مقامه من انما كذا وجوه من  
قبل قد تفرق وجوهها وقامه التيقن على التفرق وتفسير **قوله** وابتهوا بالانتها انما  
قريب من التفرق او بعداه مع زيادة كونه على وجهه ومع التفرق على الاشياء ومعناها  
بالشيء الغرض السابق **قوله** لا شيء في جلال التفرق اي ختمها لاسمادة ولا من شيء في  
ايجادها حذوه اذ لو كان كذلك لكانت كونه تحتها او ذلك سبب تفرق الاشياء ومعها  
ثبت خلاف ذلك بما تقدم ويجوز مما يقتضي وجوهه فضاء فثبت التفرق لرفع ولا فوجين  
وهو يكون الشيء من غير وان كان من غير امتداد وفساد **قوله** والاعلم انما يصح لا يتدع  
اي والاعلم انما يتعد عليه قدم او والاعلم ما ويره فلو كان كذلك لكانت كونه تحتها او ذلك  
الصورة لان ذلك في معنى التفرق الذي ثبت في نهايتها مناسباتها في الاور والما بترتلايم  
الشافيه **قوله** خلق ما تآكل في الاشياء التي لا يتعد ولا يتعد لا يكون الا على الوجه الذي  
حكمته بالتقسيم لذلك **قوله** متوحد بذلك اي بذلك المذكور وبذلك الفعل الذي هو الحق  
والكيفية او من كماله الوصف فلا الشان به اشارة الى الخطر وبعد عن ذلك احد **قوله**









ان في الدعاء

ان في ادعاء على اصحاب السعير بالطاهر مع ما ذكرتموهما وايضا ان الكل قد اراد على ان يكون منهم  
وهذا ليكون مع الصغر وليس هذا نفس المراد لان تناسب بل القدر وتساويته  
والله اعلم والمتعا الى ما بلغ في علو الشان والمرتبة وما يليه بحال المقدس وقد تحارفوا في  
الوقت **قوله** ضلت الاوهام عن بلوغ كنهه يعني ان الاوهام مع كونها اوسع واجل ولا اكثر من  
العقول لعدم ما يقابلها وايضا عن الوصول الى ما يتبع العقل من الوصول اليه ضلت عن ان  
المعرفة كنه ذاتي حقيقي فافلحوا عن معرفتها اوجرت باعتبار الصفات خصوصا الذاتية  
فدقيقا لا حقيقة الذات اذ لم يقف بالوهم لم يحقق معرفة الذات لولا ان ذلك لا يكون معرفة  
لذات فلتامل في معرفة كنه صفاته اما معنى معرفة جميع صفاته او معرفة حقيقة الصفات  
فان غاية ما يمكن من معرفتها ما يرجع الى السوواء والاضافات المفيدة للمعرفة بوجها  
او كونها معرفة ذاتية واصفية والوصول الى كنهها باعتبار ما عرف من الصفات واذا ضلت  
الاوهام فاقول بطريق الاولى والمراد معرفة الوهم اذ **قوله** وذهلت العقول في بلوغ  
غاية نهايتها هي اعم من معرفة صفاته اودانها مطلقا ولعل الذات ظهرت في الاول والصفاته  
في الثاني ولما كانت العقول لا تدرك الا ما يمكن تعلقه والوصول اليها لا في الاوهام ولم يجد  
للعقول ميلا الى ذلك ذهلت وتحتقر عن بلوغ كنهها ذكرا لاهولها وقفا لاهوام  
الضلال لانها تعرج كل من ذهب وهي في شجع ضالة عن طريق الوصول وفي الصحاح الغاية  
بقا القصة ومن كان قد مر هذا صنف المعنى فذهلت عن ان قيل في الاول هذا المراد منها تارة  
الذو هو نهايتها فان الغاية تلي معنى نهايتها ايضا والارجع الى قصورها عن الوصول الى  
كهنه **قوله** فاقا وصفه ويحتمل ان يكون المعنى انها ذهلت عن الوصول الى نهايتها ايضا  
وتسبب ليعرفوه من اذن بلوغ النهاية او انها هيد على انها قد ضلت في المواد وذكر  
وهو كذلك ولعل ذكر غاية النهايتها للدلالة على ان ما اتصل بالعقول لا ينتهي الى ما يقابل في النهاية  
متدبر والله اعلم **قوله** للبلية جدهم هذا قريب مما تقدم من قوله ضلت الاوهام على بلوغ  
كنهه ومن بعد ذلك هو وقوعه في ذكره لسياق الخ في ايتوهم فيما سبق في  
تعليل الضلال للجميع ويمكن ان يراد بالحد العرف فيكون بلغ من بلوغ الوهم **قوله** ولا  
يدرك نقا يصير الى يدرك نقا البصر الذي تمام القوة فهو بعيد من الالف في قوله وكلت في  
الانصار وقوله لا تدرك الانصار وان اذ ذلك عموم الانصار وقوله اذ كما هو اكلامها لان



ففي النكرة اخرج لما تقدم وتنفيد بالفاذا وان من ذكره الخاص بعد العام بقيد بالانفاذ  
صريحاً وهذا في تصانيف حديثهم **قوله** وهو التبع العليم اي وهو مع يود اي ذكر السمع العليم  
او ما كان ارفع ذلك السمع العليم كل شيء بكل شيء اي الذي يستحق الوصف بذلك الكامل  
فيه لكونه كائن للرجل ولا يتوهم فحقه نعم ما يفهم من عدم ما عاين الخلق ما بعد وعدم علمه غالياً  
او عدم احاطته بعلمه بقصد وكان ذلك كما في غير مستحق لهذا الوصف خلافه نعم وهو معكم  
اي ما كنتم **قوله** استخج على خلقه يرسل اي يرسل الرسل المخلقة بعد ان اعطاهم العقول التي تم  
على قولهم ان الرسل انصديتة لم يكونوا في رتبهم كغيرهم ولذا يكون الناس على درجات بعد  
الرسل **قوله** وأوضح للموردين اي أوضح الامور التي دلتهم عليها الرسل من وجوه انبياء  
وقدرته وعلمه وعرفه كمالاً لا لا في خلقها الويلدة لتعلمهم والشهادة بتدبيرهم ويمكن ان  
يكون المراد بالمرسلات التي جاء بها الرسل والعقول التي هم عليها ليعلموا بها ذلك  
او ما هو أهم من ذلك **قوله** واتبعوا الرسل في الصالحات وابتعدوا عن السيئات اي رسلهم وقولهم  
انما لا تتعاطوا زيادة عما يوجب عليه من حيثها كالحج والسيارة ايضا بها  
ووضوح امر الرسل وكونهم من قبلهم حيثما ينبغي ان يتبعوا بها ويحذروا عنها **قوله** مبشرين  
ومندرين اي مبشرين بالقبول ومندرين من العقاب والله اعلم **قوله** ليهلك من هلك  
عن بينه اي بعدة هو بالبينه والحجة او بعدة كانا شاعرا بالبينه يعني ان ظهور البين كان سبباً  
لهلاكها او لظهورها بالبينه وكان هذا اللفظ من الاول وشي من وجوه بينه والله اعلم  
**قوله** وليعقل العباد عن ربهم ما جعلوا عليه تائيداً لا يتعاطوا الرسل ووجه ذلك ان العقل لا  
يستقبل معرفة الله ومعرفته كالماء ولا يتأثر به كالحسن والقيح عقلياً فيضاهيه العقل  
ان يعرف حقيقة رسل الله وما ياتون به عن الله وان منعه لانه قد حصل لهم العلم كما  
عز العقل الذي يولاه واولا رسل الله واستعمال العقل فيما اتوا به من الاحكام  
وهذا هو الذي في مقابلة العقل بالجهل فان من علم على انما هي من العقل كان عالماً ومن  
اكتسب لا بطريق العقل كان جاهلاً وسبب ان شاء الله زيادة وضع هذا في ما يروى قولهم  
جهلوا الشعار وان كل عاقل لا يخلو من معرفة الجمل الصانع نعم وان الرسل يولونهم على ما  
بالنبيتهم وما يحلوا من غيرهم فيكون كل واحد يولد على الفطرة كحديث **قوله**  
فيعرفه برؤيته اي حقيقة برؤيته والمعنى يعرفوا الله ربهم وخالقهم على الوجه الذي يروى

كما تقول

كما تقول تريد بالفضل كجمل الباء السجدة في قوله بسبب تبيينه له من ذلك انما يصح  
على الطريقة التي بها اجابتم **قوله** بعد ان ذكره الانكاس بالنسبة الى منكر الذي يمتنع الصانع  
وانكاسه ما عن تقليد او شبهة او عناد وكيفية ذلك في انما في عموم معرفة الصانع في الجمل  
الكل عاقل بدالة الاخبار على ذلك اعتبار ان كل من عرف الله سبحانه على وجه الوجه الذي استحق  
به كان معقداً لما هو عليه من كل الفروع والعقول المستقل بذاته كالحج وتسلم منه الاتساق حقيقة  
المعرفة ولا كلام في حقيقة كونكم انتم **قوله** ويوجدوه بالانبياء بعد ان اصفوه اي يعتقد  
العبادة وحده لا غير ذلك بل ما جعلوا شركاء وبعدهما جعلوا آتية لها وبنه بالانبياء في  
كالنصارى والمجوس ويؤمنون بالشرىك والغير وحدان وان تفاوتوا معنى واضده اي جعلوا  
صداقاً مع بعض جعلوا لمداد او محمداً ووجهه على احدى البعثات الرسل وتكون بها على  
التي قبلها كما في قوله فاذ لعرف حقيقة الربوبية تستلزم التوحيد وتفي الضمير  
اللام على قوله وليعقل السبب في قوله **قوله** احمد على الله في النفوس لما جدها اولاً  
الادعاء والشان وتكرار ما يدعى على الحقيقة على الاطلاق وعد من توحيد وصفاته  
وتشبه ما به يليق وما هو بجدى وحقيق وذكره بعد ذلك ليرجع اليه واكثره في  
ذلك دعوتهم على ان يحذروا تائيداً بعد ذلك على الحقيقة لا معرفة بذلك لاجل احوالهم السابقة  
الانفاق والاستعانة الشاملين وحملهم على التقضي لقبول حجة وافرة بعد ذلك لا لعل  
القيود ورسولهم انما يكون في رسل الله تعالى النفوس من ماضي الجمل ومن كل ماضي  
يكون في البعد عن رضاء **قوله** ويبلغ رضاء اي يصل اليه على وجه يقبله ويوافق رضاء  
فالتي هي المبلغ لذلك زاد على القول من الاصول **قوله** ويؤدي شكر ما وصل اليها من نفع النعم  
بمعنى ان الله جند يقبل هذا الحمد المودى بالشكر ايها ان يرضى به من اشكره اعلم ان النعم يقضيها  
من نفع والاشكر لا من النعم واستعمالهما والقربى واسناداً وتادير الشكر الى المحمدين  
ان جند معنى الشكر ايضا في روى ما يورثه والمعنى حمداً في تادير النعم وغيره او لما واحد او  
شكراً بحدته لا يكون المعنى احمد حمداً يكون قارباً في قولهم حيث لو قصوا في تادير الشكر  
كان قارباً ذلك الحمد وثوابه جاريين لما اقره فافهم من الشكر ويصل في تادير النعم والاشكر  
الشكر مع الغيظ من شمول هذه الفروع كالحج بالبدن النفوس والافعال المقامات على انكم  
وحدهم ويقال بسبغ النعم ارسوت ودرع سابقه تادير النعم في جميع سابقه والاشكر بالفتح





























[illegible][illegible]





































انصاف

[illegible]



























































4

五



























[illegible][illegible]







[illegible][illegible]





[illegible]

10

[illegible]



[illegible][illegible]







[illegible][illegible]





















[illegible][illegible]













6183

[illegible]















[illegible][illegible]

کتابخانه عمومی  
مکتبہ اسلامیہ  
لاہور





[illegible]

وَمَا يَكْفُرُ

[illegible]













1845

18

[illegible]















27

[illegible]











[illegible][illegible]











[illegible]

[illegible]



[illegible]













ما أخذ الحكم وما يعتز به ويندر ويعد تعاقب غير به ولا ليه بقيا هذا القول  
في الجاهل المطبق عليه نبي من رايه يجرى عن الصادق عليه السلام انما الحكم  
يعلم من غير ان تصادق انا فاحملوه بينكم فان قد جعلت في الدنيا التي كان على الله مقام  
تقلته لما فيه من العوايد والالحاد لا ليدل على بعض ما ذكر من نظر وعبدان لم يكن  
الجواب عنه ويرى انهم من حيوة الحكم الذي جعل عليه الحكم فيكون معيد القول  
لعدم جواز تقليد الميت وفيه فاسل وهذا الحكم سمى مجتهدا وقد مر عليه في تقليده  
والرجوع اليه وفي قوله عليه السلام عليكم بالكتاب بعد تعاقب الكلام بين ذكر تبيينه على  
اقل من هذا ليس حكمه محض صوابا على ما انت عليه بل هو مع كون حكمه بين الحكم في غيره  
القضية ايضا وليندر غير عليه السلام قايما بقوله كما بعد قوله ولا حكم ما هو عليه  
اشترط الاجتهاد في الحكم بشيطة الحكم وهو يدل على ما ذكره علماء وفارصوا  
عليهم من كون قاضي الحكم لا يشترط ان يكون له في غيره من الحكم فاذ حكم حكمنا  
ان لا نأخذ ان من جمع هذه الشرايط لا يكون في قول حكمه كيف كان جمع اهل الحكم  
عليهم وهذا يعرف بالعدل والورع والصدق لا في اقل من اربعة او مع كون غير ذلك  
بالله ان تصان هذا العدل الشرع وقاين ان يبين خالفه في قوله ان من يدين  
او كونه على احد الشرع من حيث ان هذا الحكم من غير اهل هذا الشرع والعدل في الحكم  
عن مع ان الحكم لله وحد او قايدين يجعل مع شرعية الحكم والعدل في الحكم عليه السلام  
فليحكم ما حكم به عدلهما وافقرهما والصدق في الحديث وفي غيرها والعدل في  
ما حكم به الاخرهما مثل هذا التركيب اعتبار حكم من جمع نصفين والعدل في الحكم  
والظاهر اذ لا يتصور اذ لا يكون واحد وان يجمع احدهما فان لم يجمع احدهما  
فان لم يجمع احدهما فاصدقهما في الحديث فان لم يجمع احدهما فاصدقهما في الحديث  
ان مثل هذا الكلام يصيد اعتبار الحكم من كان يجب كذا وكذا الحكم من كان يدين  
من كان يدين فعلى الاظهر وعلى الفرق في الحكم ما حكم به احد هما فاصدقهما في الحكم  
ما حكم به بافقرهما او هكذا في غيره فاذ كان في واحد من الحكمين وكان في الثاني  
يقتضيه اعتبارا لاكتفاء برادة وصف فما زلنا وان كانت القاعدة قد نوبت الى القول  
كل الحكمين ولتتعلق على خالفهما واصدقهما والعدل في الحديث بعد ان يدين احدهما في الحديث

وهو

غير ذلك مما ثبت به العدل ويندر احداهما عن الآخر والزيادة في الحكم الزيادة  
في معرفة وفهم احكامهم ومعها الحديث ووجوه دلالة ونحو ذلك زيادة على ما  
الاقتضا الحكم ويجوز اعتبارها في ذلك المسئلة والصدق في الحديث واوله صدق  
وتحقق اكثر لانه اكثر صدقا واعتبارا كذبه وكذب الاخر فان من كان كذا كذا في الجاهل  
غير مراد والورع يعرف بنحو ما تقدم وفي التقليد صدقهما بقوله عليه السلام في الحديث  
يعلم منه انه اذا اعتبر زيادة صدقه في الحديث كان في كذا في الحديث في غيره في الحديث  
بل وان نقص في غيره ويجوز ان يكون ذكر الحديث لكون المقام متعلقا به فهو ليس بما  
يتعلق به الحكم من غير ان يخطئ المضمون ومع الاحتياط لورع غيره عليه في الحديث  
اعتبار هذه الزيادة فالترجيح لزيادة صدق الحديث لا غير ما ذكرناه وان كان في  
بالترجيح عليه في المضمون ولله اعلم وقولهم من التقليد ان كان احد من قضاة  
وكان احدهما يجمع غيره لا يجمع بينهما فخير والراجح ان في الصدق في المضمون والعدل في  
حكمنا في الحديث والتعلق بهذا الحديث في المضمون وعدم الالتفات الى ما حكم به الاخرهما  
ان تصاحبه زيادة يكون الحق في امر الامن من واد كانا يتباح ظاهرا في عدل الحكم  
وصدق وفهمه وورعه لا يخفى ان تصادق الامن وهو محقق وما امره عليه السلام بالاتباع  
حكمنا في ذلك لما هو اعلم به في هذا الحديث قلت فانما عدلان من حيث احدهما  
احدهما لا يفضل واحد منهما لصاحبه فالقولان في هذا الى ان كان من ولا منهم هناك  
الذي حكم بالجمع عليه من هناك فيؤخذ به من حكمنا وبتدليلنا الذي لا يبرهن في  
عدلهما فان الحكم على لا يبرهن في الجمع يكونان في حكمنا وان يكون بعد  
ما كان وان يكون خلفه ما كان له او صفته من بعض بين ان امرين بعد بفضل على  
اولاهما في عبادته وقوله عليه السلام في ذلك الذي حكم به يبعد للتقيد في هذا الذي  
دورته من عند الحكم يكون ذلك فاحصا في دورته في غيره كما ترويه والقرينة  
عدل من كان في دورته في غيره اذا لم يكن من هذا القبيل فان قلت فما جعل عليه الحكم  
بعد فان الجمع عليه لا يبرهن في عدله على الاخرين هذا مما فيه ريب ان يبرهن في عدله  
ولا اقل من كون دورته في مطلقا من حيث ان الرتبة في الحديث في الجاهل يمكن ان يكون  
الربط بينهما في واقع منسوبا او يقتضيه ونحو ذلك لو كانت منسوبا في الحديث على الامور





افضاء بحيث يكون في العمل به ريبا ما من جهة التقييد او نحوها فالربيب في العمل  
 الربيب الذي به تقرر الرواية مطلقا والعام لا يدل على الخاص وقوله عليه السلام  
 من حكمنا قد يربى يد ذلك قوله في حكمنا وكذا لك قوله فيما بعد امر وشكل برده  
 لا الله والوجه المصداق ان قلنا يمكن ان يكون المراد بقوله من حكمنا من الحكم الذي نسب  
 اليها والاضافه وضعه لادنى ملائمة قلت هذا خلاف الظاهر فلا يعدل عن الظاهر اليه  
 فان قلت من المشهور ان اقسامه اربعة اطلق الاستدلال قلت المراد في تعليقنا  
 برحمته الكون بقا وما لا احتمال في ذلك فقام يشعر به والاطلاق استدلالا بالظهور  
 فانما يكاد يغيب شهادته من الاحتمال الخالف لها لعدم يفي احتمال ان يكون في قوله عليه السلام  
 من حكمنا بمعنى ان هذا هو خبر من جهة الحكمنا او بمعنى انه من حكمنا بخلاف الشاذ  
 ليس من حكمنا فاقام من ان قلت ما فائدة لتبييد الشاذ وفقه عليه السلام الذي ليس  
 عندنا كذا قلت يمكن ان يكون المراد به مجرد الكشف والتوضيح كما هو شأنه في غير  
 غالبها ويمكن ان يكون في قوله التبيين على انه ليس كذا كان شاذ في ترك العمل به لشدته ومن  
 حيث التعليق على المشتق بل كان من الشاذ من هذا القبيل فان بعض الشاذ وانما  
 يكون شاذ في اذنه فيطابق اذا كان اهل في مشهور الميزان اهل في شذوذه وبعض الشاذ  
 لا ينافي الشذوذ بل قد يعمل بالشاذ وان لم يكن مشهورا اذ لم يقابل مشهورا في ذلك  
 هل يدل هذا الكلام على تحصيل الاجماع قلت هذا مخصوص بالاجماع على ما في رواية  
 عليهم السلام لا مطلقا فهو لا على جميع هذا الاجماع الذي هو اخص من اجماع العامة  
 وفيه دلالة على الخالف المعلوم الذي لا يفتقر هذا الاجماع وامر بالمصوم بالعمل  
 به بدليل قوله فيه وانما يكون الرواية ليست عندنا في الواقع ويمكن ان يكون  
 بمعنى المشهور بقوله في قوله عدم التخليص في مشهور عندنا في كل حال وفي  
 لا ريب فيه تفرع على قوله في نظر الرواية كان في الغدير عليه السلام وفيما لا يفي  
 الشاذة امرين من جهة خيانتهم وامر بين غيبة فيجب وامر مشكل برده الى الله والى  
 الله صلى الله عليه واله قال رسول الله صلى الله عليه واله لا يجوز من بين شهادتين  
 فذلك من بين الشهادتين كما من الجحمان ومن خذ الشهادتين انك لا تحبان وعلمه وحسب  
 لا يعلم حصص عليه السلام الامور كما هي في ثلثة امور بمعنى انها ترجع الى هذه الشاذة الناشئة

اقسام

اقسام

